الإطار المرجعي

تنخرط المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في ورش ملكي، حيث يعد العنصر البشري في قلب السياسات الوطنية في إطار مشروع مجتمعي رائد للتنمية الوطنية المستدامة، وذلك من أجل إنهاء التفاوتات الاجتماعية غير المقبولة والوصول إلى مستوى مهم من التنمية البشرية للبلاد .
هذا وتعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تجانس تام مع مفهومين حظيا باهتمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس : المفهوم الجديد للسلطة وسياسة القرب. وتنخرط طبيعيا في صيرورة أوراش الإصلاحات الكبرى الملتزم بها :

- تقوية دولة الحق والقانون
- توسيع مجال الحريات
- تقوية الهيئات الديمقراطية
- تشجيع وتقوية الديمقراطية المحلية

إن الهدف الأسمى للمبادرة الوطنية، هو محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي والهشاشة. آما الهدف المتوخى منها على المدى البعيد فهو المساهمة في تحسين مؤشرات التنمية البشرية للبلاد، وترتكز على منظومة القيم التالية:

- الارتقاء الاجتماعي للأحياء والجماعات القروية الفقيرة
- الولوج إلى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية
- تشجيع التشغيل والأنشطة المدرة للدخل القارة
- مساعدة الأشخاص الضعفاء وذوي الاحتياجات الخاصة.

وتستند المبادرة على نهج اللامركزية التي تحترم المبادئ التالية:

- المشاركة،
- التخطيط الاستراتيجي،
- الشراكة ،
- الحكامة الجيدة

يخضع تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لأرضية عمل مبنية أساسا على التوجيهات الملكية السامية وفق 5 برامج ذات رؤية شمولية :

- برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي
- برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري
- برنامج محاربة الهشاشة
- البرنامج الأفقي
- برنامج التأهيل الترابي

لاعتبار جهة الدارالبيضاء الكبرى منطقة حضرية أو شبه حضرية، فقد منحت ثلاثة برامج :

- برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري
- برنامج محاربة الهشاشة
- البرنامج الأفقي

وتستند خطة تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على علاقة متناغمة بين مختلف مستويات صنع القرار:

- على المستوى المركزي : اللجنة المركزية للتنمية البشرية
- على المستوى الوسيط : اللجنة الجهوية للتنمية البشرية و اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية
- على المستوى المحلي : اللجنة المحلية للتنمية البشرية
- على مستوى الدعم : فرق تنشيط الجماعات والأحياء و أقسام العمل الاجتماعي.

إجراءات خاصة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية :

طورت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مجال المرونة المالية بحيث قامت في الشروع بإصلاحات عميقة في المالية العامة من حيث مرونة الميزانية وتحديث أنظمة التحكم مع إضفاء طابع المسئولية والمساءلة في ما يخص جدولة الاعتمادات والقروض.